

آفاق بترول الشرق الأوسط

يولا البطل ورندة حيدر

السياسة الإسرائيلية العامة لقطاع الغاز

مقدمة

ستقتصر هذه الورقة على معالجة السياسة الإسرائيلية في قطاع الغاز تحديداً، والخلافات الداخلية والجدل الحاد الذي دار بين المؤسسات الإسرائيلية والهيئات المعنية بملف الغاز من جهة، وبين الشركات المستثمرة من جهة أخرى، قبل التوصل إلى إطار تنظيمي متفق عليه بشأن آلية إدارة عائدات الثروة الغازية في إسرائيل، وهو ما يطلق عليه "اتفاق تسوية الغاز".

ففي الأعوام الماضية شهدت إسرائيل جدلاً كبيراً بشأن موضوع الغاز اختلطت فيه الأغراض السياسية الشعبوية بالمصالح المادية الاقتصادية، ودارت مواجهة شرسة بين المؤسسات القضائية الإسرائيلية العليا وهيئات الرقابة الحكومية التي تعتبر نفسها المدافعة عن المصلحة العامة، وبين الشركات الاحتكارية التي دافعت بعنف عن حقوقها الاستثمارية البعيدة المدى. وفي تلك الأثناء وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها متنازعة بين طرفين: ضغط الرأي العام الإسرائيلي والأحزاب السياسية وهيئات الرقابة الحكومة من جهة، وضغط الشركات المستثمرة والدول المستفيدة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى.

وقد اتخذ هذا التجاذب أوجهاً متنوعة، فعلى صعيد الداخل الإسرائيلي برزت الحملات الدعائية الموجهة إلى الرأي العام الإسرائيلي من أجل تحريضه ضد المخططات الحكومية وحثه على الدفاع عن ثرواته الطبيعية وعن حقوقه فيها، كما وقع نزاع على الصلاحيات بين مختلف هيئات الرقابة الحكومية المولجة معالجة موضوع الغاز، وبين اللجان المختصة الخبيرة التي شكلتها الحكومة لدراسة الموضوع، وكذلك المواجهة القانونية بين المؤسسات القضائية والتشريعية الإسرائيلية، وبين الأجهزة الحقوقية للشركات المستثمرة، والتي حاول كل طرف فيها الدفاع عن موقفه من خلال التمسك بتشريعات تحفظ حقوقه على المدى البعيد.

لدى الحديث عن إدارة موضوع عائدات الغاز في إسرائيل فإننا لا نتحدث عن دولة عادية

* يولا البطل: متخصصة بالشؤون الإسرائيلية، وحائزة ماجستير في الاقتصاد من الجامعة اليسوعية • رندة حيدر: باحثة لبنانية، ومحررة نشرة "مختارات من الصحف العبرية" التي تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

تبحث عن أفضل السبل للاستفادة الاقتصادية من إحدى ثرواتها الطبيعية، وإنما عن دولة تعتبر نفسها عرضة على الدوام لخطر يتهدد وجودها، وتضع مواردها الطبيعية في خدمة مشروعها الصهيوني الرامي إلى تعزيز مكانة دولة إسرائيل كدولة يهودية بحسب الرؤيا اليمينية المتطرفة التي تتحكم في إسرائيل اليوم، ومن أجل تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية على دول المنطقة.

هذا ما قاله رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ١٧/١٢/٢٠١٥ عندما وقّع اتفاق تسوية الغاز في منطقة الصناعات الكيماوية "رمات حوفاف" في صحراء النقب: "رؤيتي الأولى هي إسرائيل التي يسكنها عشرة ملايين نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي منها ٥٠٠ مليار دولار في العام الواحد، ويُقدّر متوسط الدخل السنوي للفرد ٥٠ ألف دولار. هذا هو الذي سيضمن مستقبلنا. أما رؤيتي الثانية فتتجسد أمام أعيننا: بعد ١٢ عاماً بئر السبع ستكون مدينة من ٥٠٠ ألف نسمة، وهذا التطور سيبدل مشهد النقب، ويتطلب تحفيز القطاع الخاص، وسيجعل إسرائيل تزدهر".^١

وفي الواقع، فإن إسرائيل تعتبر تصدير الغاز فرصة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية (من خلال تصدير الغاز ومشاريع الغاز المشتركة)،^٢ ومن أجل تمتين العلاقات مع دول تربطها بها معاهدات سلام (الأردن ومصر)^٣ أو مع دول الجوار مثل تركيا من جهة، أو قبرص واليونان من جهة ثانية.^٤ وتعلّق إسرائيل أهمية وجودية على ضمان أمن منشآت الغاز الطبيعي في البحر، وتعتبره من أولويات الأمن القومي، وذلك بحسب قول نتنياهو أمام الكنيست في ٨/١٢/٢٠١٥: "إذا تضررت إمدادات الغاز التي أصبحت المصدر الرئيسي لإنتاج الطاقة، فإن أمننا القومي سيتضرر [...] إن ضمان سلامة إمدادات الغاز ليس حيويًا فقط لسير عمل الدولة، بل لوجودها أيضاً".^٥

لكن على الرغم من خصوصية الحالة الإسرائيلية والأهمية الاستراتيجية لموضوع الغاز، فإن السياسة الإسرائيلية في هذا الشأن انتقلت إلى النظرة الشاملة وإلى التنسيق بين الهيئات المعنية، وعرف أداؤها عيوباً كثيرة. واستناداً إلى ما جاء في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية في تموز/يوليو ٢٠١٥ بشأن كيفية تعامل الحكومة مع ملف الغاز الطبيعي، يقول القاضي يوسف شابيرا: "لم يكن لدى الحكومة الإسرائيلية سياسة شاملة لقطاع الغاز" و"كان أداؤها مشوباً بعيوب كثيرة" بينها "عدم التنسيق بين الهيئات المعنية المتعددة"، الأمر الذي ساهم في نشوء الاحتكار في هذا القطاع.^٦

وفي الواقع، فإن هناك عدداً من الهيئات العامة المعنية مباشرة بهذا الملف، فضلاً عن الحكومة والمجلس الوزاري المصغر والكنيست، وأساساً لجنة الاقتصاد والمحكمة العليا، وهي التالية:^٧

- سلطة الغاز الطبيعي ومفوض النفط (ألكسندر فارشفسكي) ومديرية الموارد الطبيعية (سلطة الوصاية التابعة لوزارة الطاقة والبنى التحتية): سلطة مكافحة الاحتكار (سلطة الوصاية التابعة لوزارة الاقتصاد)؛ مديرية بدائل الوقود، والمجلس الاقتصادي الوطني (تابعان لديوان رئاسة الحكومة)؛

- مديرية الضرائب التابعة لوزارة المالية؛ اللجان المكلفة درس جوانب محددة من السياسة العامة لقطاع الغاز الطبيعي (لجنة تسيّمح، ولجنة شيشينسكي، وفريق عمل (task force) المجلس الاقتصادي الوطني برئاسة يودجين كندال)؛ ومع أن المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي ليس هيئة عامة، فقد كان له دور في صوغ الأحكام الناظمة لقطاع الغاز (وخصوصاً يوسي هولاندر ودرور ستروم، وهما مسؤولان سابقان في سلطة مكافحة الاحتكار).

ويمكن القول إن توصيات اللجان المختصة التي تشكلت هي التي كان لها الفضل في وضع الجوانب المتعددة للسياسة العامة في قطاع الغاز، وهي التي كانت السبب في إثارة الخلافات والجدل

الذين سبقت الإشارة إليهما. وسنعرض فيما يلي توصيات هذه اللجان والجدل الذي أثارته والتغيرات التي أدخلت عليها.

وضع النظام المالي لقطاع الغاز الطبيعي

١ - توصيات لجنة شيشينسكي

في إثر اكتشاف مكامن هيدروكربونية مهمة: حقل "تامار" (١٠ تريليون قدم^٣) في سنة ٢٠٠٩، ثم حقل ("لفيتان") (٢٢ تريليون قدم^٣) في سنة ٢٠١٠ (فضلاً عن الحقول المكتشفة عامذاك والأصغر شأنًا: "تانين" و"كاريش" و"شمشون")^٨، أصبحت إسرائيل في نظر خبراءها مصدرة كامنة للغاز الطبيعي (حتى لو كان الاحتياط الإسرائيلي ضئيلاً بالمقاييس العالمية)، ودخلت طور إعداد الإطار المؤسسي لإدارة العائدات التي ستجنها الدولة من هذه الأنشطة. وقد شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة أولى لاختيار النظام المالي الملائم لإسرائيل، والذي يرسم إطار تقاسم الثروة الهيدروكربونية بين الدولة والمستثمرين (شركات الطاقة)، ولجنة ثانية لتقدير حجم الاحتياط المؤكد من الغاز الطبيعي وحجم الطلب المحلي على الغاز وتقديم مقترحات بشأن كوتا التصدير.

في ٢٠١٠/٤/١٢ عيّن وزير المالية الإسرائيلي (يوفال شتاينتس)، لجنة من الخبراء مكلفة بـ "دراسة السياسة الضريبية المطبقة على موارد النفط والغاز في إسرائيل"، برئاسة البروفيسور إيتان شيشينسكي المختص بالمالية العامة ("لجنة شيشينسكي")^٩، ومهماتها: أولاً، "مراجعة جميع مكونات النظام الضريبي المعمول به بالنسبة إلى موارد الغاز والنفط، ومقارنته بالنظام الضريبي في الدول المشابهة لإسرائيل"؛ ثانياً، "اقتراح سياسة ضريبية محدثة"؛ ثالثاً، "درس تداعيات الاكتشافات الحالية والمستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي"^{١٠}.

وبعد مراجعة قانون قطاع الغاز الطبيعي لسنة ٢٠٠٢م (٥٧٦٢ عبرية)^{١١}، والتعديلات التي أدخلت عليه في سنة ٢٠٠٨، وقانون [ضرائب] النفط لسنة ١٩٥٢م (٥٧١٢ عبرية)، وسائر القوانين والأحكام ذات الصلة، ومقارنتها بالأنظمة الضريبية في الدول الأخرى، وبعد الاستماع إلى مختلف الآراء الاقتصادية والقانونية، وإلى مدراء شركات الغاز والمستثمرين، وممثلين عن المجتمع المدني، أصدرت لجنة شيشينسكي تقريرها الأولي في ٢٠١٠/١١/١٥.

وجاء في مقدمة تقرير اللجنة التقييم التالي: "إن القيمة الاقتصادية للإعفاءات الضريبية التي يشتمل عليها النظام الضريبي الحالي تقود اللجنة إلى الاستنتاج أنه لا يعكس كما يجب تملك جمهور المواطنين لموارده الطبيعية، فضلاً عن أنه نظام تنازلي عملياً (فبقدر ما يصبح المشروع الاستثماري مربحاً، تتضاءل حصة الدولة من الأرباح)"^{١٢}.

وجاءت توصيات لجنة شيشينسكي على الشكل التالي: أولاً، إلغاء الإعفاءات الضريبية، وثانياً، استبدال ضريبة الشركات بـضريبة تصاعدية على الأرباح الزائدة (excess profits)، تتراوح ما بين ٢٠٪ و٦٠٪ (بعد حسم مجمل نفقات الاستكشاف والتطوير)^{١٣}.

لكن في التقرير النهائي للجنة (٢٠١١/١/٣)، وبعد عقد جلسات استماع لآراء المعنيين "سعيًا لفهم حاجات المستثمرين التمويلية"، أوصت اللجنة بإخضاع عائدات النفط والغاز لضريبة تصاعدية (progressive levy) على الأرباح الزائدة، تبدأ بحد أدنى يبلغ ٢٠٪، وصولاً إلى حد أقصى يبلغ ٥٠٪ (٦٠٪ في التقرير الأولي). وبما أن الضريبة هي "بمثابة ريع اقتصادي (economic rent) للموارد

الطبيعية من غاز ونفط"، أوصت اللجنة بأن تُجبي الضريبة بعد سداد نفقات الاستكشاف والتطوير، على أن يبدأ تطبيقها عندما تبلغ نسبة العائدات إلى النفقات ١٥٠٪، أي بعد سداد مجمل الاستثمارات زائد ٥٠٪، وأن يُطبَّق الحدّ الأقصى الضريبي عندما تبلغ نسبة العائدات إلى النفقات ٢٣٠٪^{١٤}. وتضمّن التقرير النهائي عرضاً للأسباب الموجبة لتشريعات ضريبية جديدة، أولها أن "حصة جمهور المواطنين في دولة إسرائيل من أرباح النفط والغاز الإجمالية [٣٠٪] هي الأدنى في العالم"^{١٥}، وثانيها أن "موارد الغاز والنفط هي أملاك عامة (publicly owned asset)، وإذا لم يحصل جمهور المواطنين على تعويض لائق عن بيع موارد الغاز، فكأنه يقوم بتبديد موارده هباءً"^{١٦}. وفي التوصيات النهائية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية، وأقرّها الكنيست في ٢٠١١/٣/٣٠، في إطار مصادقته على قانون أرباح النفط والغاز الجديد لسنة ٢٠١١م (٥٧٧١ عبرية)، طالبت اللجنة بإلغاء "الإعفاء الضريبي الاستثنائي والتاريخي" الخاص بنضوب الموارد (depletion deduction)، لأنه "غير مبرّر على الإطلاق كون الموجودات المستنفدة هي أملاك عامة"^{١٧}. وبرتت اللجنة عدم زيادة معدل حقوق الملكية (الإتاوة) (royalties)، وإبقائه على نسبته البالغة ١٢,٥٪ (بموجب قانون سنة ١٩٥٢)، بالقول إن "النسبة المعتدلة تشكل أداة لتحقيق التوازن، وتضمن حداً أدنى من المداخل للدولة في أولى مراحل الإنتاج"^{١٨}. وأخيراً، أعربت اللجنة عن يقينها بأن النظام الجديد سيرفع حصة الدولة (government take) وعموم المواطنين من أرباح النفط والغاز، من ٣٠٪ إلى ما بين ٥٢٪ و٦٢٪^{١٩}. ورفضت المحكمة العليا في إسرائيل في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ جميع طعون وشكاوى شركات التنقيب عن الغاز ضد ما أصبح يعرف بـ "قانون شيشينسكي"، واعتبرت هيئة قضاة المحكمة أن "حقوق الغاز هي أملاك عامة، وحقوق المستثمرين هي مجرد تراخيص من الدولة تخولهم توليد أرباح من موارد طبيعية تعود ملكيتها إلى الدولة"^{٢٠}.

السياسة الحكومية لإدارة قطاع الغاز الطبيعي

٢ - لجنة تسيّمح

بعد مرور أكثر من عام على تشكيل اللجنة الأولى، عيّن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الطاقة والبنى التحتية سيلفان شالوم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لجنة مكونة من عدة وزارات، برئاسة المدير العام لوزارة الطاقة والبنى التحتية، شاؤول تسيّمح ("لجنة تسيّمح") مهمتها درس السياسة الحكومية حيال تطوير وإدارة قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل^{٢١}. وكلفت هذه اللجنة: أولاً، تقويم حجم احتياطي الغاز الطبيعي القابل للاسترداد بأعلى مستوى من اليقين؛ ثانياً، تقدير حجم طلب الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي مستقبلاً؛ ثالثاً، اقتراح ما هي النسبة من الإنتاج التي سيؤدّن للشركات بتصديرها ("كوتا التصدير").

عرضت اللجنة مسودة أولى عن توصياتها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعقبها جلسات استماع مع الجهات المعنية. ونشرت اللجنة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، توصياتها النهائية المبنية على مقارنات واستشارات دولية، وجاء في مقدمتها ما يلي: "معظم الدول اختارت، على الأقل بحكم القانون، ألاّ تقيّد بشكل ملحوظ قدرة أصحاب الامتيازات على تصدير الغاز الطبيعي... بينما الدول التي اختارت سياسة تقييد الصادرات، أو تدخلت في أسعار الغاز الطبيعي المحلية، تتسم بصورة عامة بقطاع غاز طبيعي أقل تطوراً، لا بل تعاني ركوداً ووقف أعمال التنقيب"^{٢٢}.

إن الفترة الزمنية للاستثمار التي حددتها لجنة تسيّمح هي ٢٥ عاماً. ووفقاً لتشخيص واقع الحال الذي نفّذته، فإن كميات الغاز التي يمكن استخراجها من المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل بدرجات متفاوتة من اليقين، تبلغ ١٤٨٠ مليار (بليون) متر^٣ تقريباً. ويشمل هذا المعطى الاحتياط المؤكد، والموارد المشروطة، أي حقول الغاز التي تحتوي على مخزون من الغاز قابل للاسترداد بدرجة عالية من اليقين، والموارد المحتملة أي حقول الغاز التي يُعتقد أنها تحتوي على الغاز الطبيعي بدرجة أقل من اليقين (لم تجر فيها أعمال الحفر والتنقيب، وإنما مجرد تقييمات أولية). ومع ذلك، اعتمدت اللجنة تقديرات متحفظة، فأبقت على هامش ضامن من خلال اعتبار أن المخزون القابل للاسترداد هو ٩٥٠ مليار متر^٣ فقط (انظر الجدول رقم ١).

الجدول رقم ١

تقدير احتياط الغاز الطبيعي من أجل تحديد السياسة الحكومية	بليون متر ^٣
الاحتياط المؤكد والموارد المشروطة (reserves and contingent resources) (متوفرة بدرجة عالية من اليقين في الحقول التي جرت فيها أعمال تنقيب)	٨٠٠
الموارد المحتملة المعروفة حتى اليوم (prospective resources)	٦٨٠
موارد محتملة بدرجة عالية من اليقين (أعلى من نسبة ٩٠٪)	(١٥٠)
المجموع الإجمالي لمخزون الغاز الطبيعي	١٤٨٠
مجموع إمدادات الغاز الطبيعي لغرض تحديد السياسة الحكومية	٩٥٠
إجمالي الطلب المحلي على الغاز الطبيعي خلال ٢٥ عاماً	٤٥٠
الحد الأقصى لكميات الغاز المسموح بتصديرها	٥٠٠

المصدر: مديرية الموارد الطبيعية: وزارة الطاقة والبنى التحتية والموارد المائية البيانات: المجلس الاقتصادي القومي. ٢٣

صدور توصيات لجنة تسيّمح وتصاعد الجدل الداخلي

درست اللجنة بعض سيناريوهات الاستهلاك خلال الفترة المذكورة، فجاءت توصياتها تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي المتراكم حتى سنة ٢٠٤٠، والمقدّرة بنحو ٤٥٠ بليون متر^٣. لكن غداة صدور تقرير لجنة تسيّمح متضمناً التوصية بالسماح بتصدير ٥٠٠ بليون متر^٣ من الغاز على مدى ٢٥ عاماً، جرى تسريب تقرير أعدته شركة "باريتو غروب" لأحد مستشاري المدير العام لوزارة الطاقة، والذي يرسم صورة مغايرة كلياً، ويزعم أن تقديرات "لجنة تسيّمح" للطلب المحلي على الغاز الطبيعي حتى سنة ٢٠٤٠ مبنية على حسابات مغلوطة فيها، ولا تأخذ بعين الاعتبار استخدامات الغاز المتعددة التي قد توفر على إسرائيل مليارات الدولارات (إنتاج الغازولين من الغاز الطبيعي، وإنتاج الميثانول والغاز المضغوط كوقود لوسائل النقل ولا سيما الشاحنات والباصات، واستخدام الغاز لزيادة إنتاج

معامل تحلية مياه البحر لأنها عملية مكلفة تستهلك كثيراً من الوقود)، الأمر الذي يستدعي بحسب مُعدّي التقرير إضافة ١٩٠ مليون متر^٣ إلى تقديرات الطلب المحلي.^{٢٤}

وتعرضت "لجنة تسيّمح" لانتقادات حادة من أحزاب معارضة، ومنظمات غير حكومية، وخبراء من "المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي" الذين اعتبروا أن اللجنة بالغت من جهة، في تقدير حجم الاحتياط الإسرائيلي من الغاز الطبيعي، وقللت من جهة ثانية، من تقديرات الطلب المحلي على الغاز الطبيعي. وقال أفيشاي بريفرمان، رئيس لجنة الاقتصاد البرلمانية، (من حزب العمل) في إطار نقاشات اللجنة التي عُقدت في ١٣/٥/٢٠١٣، إن الكنيست هو الجهة المخوّلة اتخاذ القرار النهائي بشأن مستقبل التوصيات، وخصوصاً نسبة (ratio) كميات الغاز المخصصة للاستهلاك المحلي إلى كميات الغاز المسموح بتصديرها.^{٢٥}

وطرح المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي في آذار/مارس ٢٠١٣ أمام مؤتمر هيرتسليا (الثالث عشر) ورقة عمل عن استخدامات الغاز الطبيعي الممكنة في قطاعي الصناعة والنقل،^{٢٦} أتبعها بنشر دراسة شاملة ومعتمّقة تفنّد الثغرات في تقرير لجنة تسيّمح بالنسبة إلى توقعات الطلب المحلي على الغاز الطبيعي خلال فترة ٢٠١٣-٢٠٤٠.^{٢٧} (انظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢

مقارنة بين توقعات الطلب المحلي المتراكم على الغاز الطبيعي

خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٤٠ بليون متر^٣

توقعات حتى سنة ٢٠٥٠	توقعات الفترة ٢٠١٣-٢٠٤٠		القطاع	صندوق أسود	صندوق أخضر
	المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي	توقعات لجنة تسيّمح			
٤٢٢	٢٦١	٣٣٦	شركة كهرباء إسرائيل: استخدام الغاز بدلاً من الفيول والفحم	X	
١٢٦	٧٧		استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الفيول في الصناعة من خلال التحديث التكنولوجي (retrofit)	X	
٥١	٣٠		استخدام الغاز لتوليد الكهرباء في معامل تحلية مياه البحر	X	

٩٦	٥٢	٢٨	إنتاج الميثانول لزوم القطاع الصناعي	X	X
		انظر: استخدامات أخرى في الصناعة	إنتاج الأمونيا	X	X
			إنتاج مركبات عضوية (يوريا وأسمدة)	X	X
			إنتاج متعدد الإيثيلين (PP-PE)	X	X
٤٢	٣١	١١١	استخدامات أخرى للغاز الطبيعي في الصناعة		X
هذا الرقم متضمن في بند "استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الفيول في الصناعة من خلال التحديث التكنولوجي"			للتدفئة والتبريد	X	
٢٧٦	١٦٦	٤٠	لوسائل النقل (غير الميثانول)		X
		١١	الميثانول لوسائل النقل		X
٥٤	٣٩	غير معروفة	معامل تحلية مياه البحر إضافية		X
٢٥١	١٣٣	غير معروفة	تزويد شركة الكهرباء الأردنية بالغاز		X
١٣١٧ بليون متر ^٣	٧٩٠ بليون متر ^٣	٥٠١ بليون متر ^٣	المجموع		

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي (The Israeli Institute for Economic Planning, engiep.theory.org.il)

وأهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة هي التالية:
 - الاستهانة بالطلب الداخلي على الغاز ينطوي على مخاطر مالية ويقلص أمن الطاقة ويلحق ضرراً لا يقاس باقتصاد الغاز المستقبلي في إسرائيل؛
 - إن تجاهل ٩٠ بليون متر^٣ تقريباً من الغاز الطبيعي لغرض إنتاج الميثانول كوقود لوسائل النقل من قبل لجنة تسميخ ينطوي على مخاطر مالية على مستقبل إسرائيل الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن أسعار الغازولين سترتفع وترهق كاهل المستهلكين؛
 - إن السياسة العامة التي تحدد أسعاراً متنوعة للغاز لقطاعات اقتصادية متعددة بهدف تعزيز الدعم الاقتصادي والاجتماعي هي مقارنة مشروعة في السوق الحرة؛

- الأردن يعتمد بنسبة ٩٦٪ على الاستيراد لتوليد الطاقة الكهربائية، وهذه فرصة لإسرائيل لتصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن عبر خط الأنابيب، وهي وسيلة منخفضة التكلفة لإنتاج الغاز الطبيعي من خلال التصدير (زيادة ١٣٣ بليون متر^٣ على الطلب على الغاز حتى سنة ٢٠٤٠).^{٢٨} وفي جميع الأحوال، اشتدت حرارة النقاش وتفاعلت الانتقادات فخرج بعض المناهضين لفكرة تصدير الغاز الطبيعي في تظاهرات أمام منازل المسؤولين مباشرة عن هذا الموضوع (ولا سيما أمام منزل وزير الطاقة سيلفان شالوم) للمطالبة بمنع تصدير ولو نسبة ضئيلة من الغاز المستخرج، وبالمحافظة على هذه الموارد غير المتجددة لحاجات الاقتصاد المحلي، رافعين شعارات الدفاع عن حقوق المستهلك الإسرائيلي.^{٢٩} وسارعت الحكومة إلى احتواء الاحتجاج قبل أن يتطور إلى حركة شبيهة بالحراك الاجتماعي الواسع في سنة ٢٠١١، فطرح وزير الطاقة في ١٠ حزيران/يونيو فكرة خفض نسبة التصدير من ٥٣٪ إلى ٤٠٪.^{٣٠}

وفي محاولة من الحكومة لاحتواء الانتقادات ضد توصيات لجنة تسميح، فقد أعلنت في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، جوهر السياسة الرسمية لتصدير الغاز، واقترحت هيئة وزارية صمّت كلاً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير المالية يائير لبيد، ووزير الطاقة سيلفان شالوم، وحاكم مصرف إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، السماح بتصدير ٤٠٪ من إنتاج الغاز. وأضافت الهيئة تدبيراً احتياطياً ينص على إدراج مبيعات الغاز إلى كل من الأردن والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، من ضمن حصة الـ ٦٠٪ المخصصة للاستخدام المحلي.^{٣١}

الجدول رقم ٣

حصة التصدير بموجب قرار الحكومة الإسرائيلية

(مقارنة بتوصيات لجنة تسميح)

توصيات لجنة تسميح في آب/أغسطس ٢٠١٢		قرار الحكومة في حزيران/يونيو ٢٠١٣		
بليون متر ^٣	%	بليون متر ^٣	%	
٤٥٠	٤٧,٤٪	٥٤٠	٥٦,٨٪	كميات مرصودة لاستخدام الاقتصاد الإسرائيلي
٥٠٠	٥٢,٦٪	٤١٠	٤٣,٢٪	فائض متاح للتصدير
٩٥٠	١٠٠٪	٩٥٠	١٠٠٪	مجموع الاحتياطي الكامن لغاية تحديد السياسة الحكومية

المصدر: Strategic Survey for Israel 2013-2014, p. 199. ^{٣٢}

بعد صدور قرار الحكومة، قدم عدد من أعضاء الكنيست الذين يعارضون تصدير الغاز التماساً إلى المحكمة العليا في إسرائيل بهدف نقل صلاحية اتخاذ القرار بشأن تصدير الغاز من الحكومة إلى الكنيست. وردّت المحكمة العليا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ التماس المعارضين في الكنيست وصادقت على قرار الحكومة، لكنها رفضت إدراج مبيعات الغاز إلى الأردن والسلطة

الفلسطينية ضمن حصة الـ ٦٠٪ المخصصة للاستهلاك المحلي.^{٣٣}

الصراع بين هيئة مكافحة الاحتكار والشركات المستثمرة للغاز

تلقت شركات الغاز العاملة في حقلي "تامار" و"لفيتان" في ١٣/١١/٢٠١٢ إشعاراً من مفوض مكافحة الاحتكار يعلن أنها تشكل احتكاراً، لكنها مُنحت إعفاء في ١٧/١٢/٢٠١٥ من أحكام قانون مكافحة الاحتكار، صالحاً لسنة ٢٠٢٥.^{٣٤} وأقرت الحكومة الإسرائيلية الإطار الناظم لقطاع الغاز في حزيران/يونيو ٢٠١٥، إلا أنه بقي معلقاً بسبب بنود خلافية، وصدر قرار الحكومة رقم ٤٧٦ الخاص بإدارة قطاع الغاز، في ١٦/٨/٢٠١٥، بعد مفاوضات مطولة بين شركات الطاقة وممثلي الحكومة. وبعد إدخال تعديلات على نص القرار بناء على طلب المحكمة العليا، أقر المجلس الوزاري المصغر في ٢٢/٥/٢٠١٦، وبشكل نهائي، الإطار الناظم (مخطط التسوية بين الدولة وشركات الغاز).

الصراع مع كارتيل الغاز

في إثر توقف امدادات الغاز الطبيعي من مصر في نيسان/أبريل ٢٠١١، أصبحت السوق الإسرائيلية معتمدة على مزودي الغاز الإسرائيلي، وعلى رأسهم أصحاب امتياز "تامار" الذين عمدوا إلى رفع سعر الغاز الطبيعي المزود لشركة كهرباء إسرائيل.^{٣٥} وأعدت سلطة مكافحة الاحتكار، ممثلة بمفوضها (antitrust commissioner) البروفسور ديفيد غيلو، خطة تهدف إلى زيادة المنافسة في قطاع النفط والغاز وإلى تغيير الهيكلية الاحتكارية لقطاع الغاز الطبيعي لإسرائيل. فقد كان كثيرون في إسرائيل يجدون أن صناعة الغاز ترزح تحت وطأة كارتيل احتكاري للمنتجين يجسده رجل الأعمال الملياردير يتسحاق تشوفا (صاحب مجموعة "ديليك") وشركة "نوبل إينرجي" الأميركية. وبناء عليه، أعلن ديفيد غيلو في ١٣/١١/٢٠١٢ أن سلطة مكافحة الاحتكار تعتبر شراكة حقل الغاز "تامار" احتكاراً. وجاء في بيان المفوض أن إجراءات وأوامر المكافحة التي تطبق على الاحتكار بحكم القانون تنطبق أيضاً على جميع الشركاء في امتياز "تامار"، من دون استثناء نشاطهم في حقول أخرى، مثل "لفيتان"، أو "شمشون".^{٣٦} وبصورة عامة، فإن قانون مكافحة الممارسات الاحتكارية (Restrictive Trade Practices Law 1988/5748 jewish year)،^{٣٧} يحظر على الشركة الاحتكارية أو مالكيها استغلال موقعهم للحد من المنافسة الحرة أو المساس بمصالح الناس، مثلاً من خلال السعر الباهظ، أو تحديد سعر طارد للمنافسين. وطالب غيلو الشركتين ("ديليك" و"نوبل إينرجي") ببيع جزء من حصتهما في "تامار" إلى مستثمر ثالث لتجنب وصمهما بكارتيال احتكاري، كما دارت محادثات ماراتونية بين المفوض وممثلي مجموعة "ديليك" وشركة "نوبل إينرجي" خلال سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤، أفضت إلى التوصل إلى حل وسط يسمح لشركة "نوبل إينرجي" الأميركية ولمجموعة "ديليك" الإسرائيلية بمواصلة استثمار وتطوير الحقول الكبيرين "تامار" و"لفيتان" (في مقابل بيع حوضين صغيرين هما "كاريش" و"تاني")^{٣٨}.

وفي آذار/مارس ٢٠١٤، مُنح الشركاء في حقل "لفيتان"^{٣٨} ترخيصاً لتطوير هذا الحقل الذي يحتوي على احتياطي مقدّر من الغاز الطبيعي يبلغ ٦٢٢ بليون متر^٣ (ما يعادل نحو ٢٢ تريليون قدم^٣)، ولاستخراج الغاز الطبيعي منه على مدى ٣٠ عاماً، شرط أن يقدموا خطة لتطوير الحقل في غضون ستة أشهر. ويتعهد الشركاء بموجب الترخيص بتطوير بنية تحتية قادرة على مدّ إسرائيل بـ ٩,٢ بلايين متر^٣ من الغاز على الأقل في العام الواحد.

وفعالاً، قدّم الشركاء في حقل "لفيتان" إلى وزارة الطاقة والبنى التحتية في ٢٨/٩/٢٠١٤، المرحلة الأولى من خطة تطوير حقل الغاز البحري، وتشمل إقامة منشأة "السفينة العائمة لتخزين الإنتاج وتفريغ الحمولات" (FPSO) التي تبلغ طاقتها الاستيعابية ١٦ بليون متر^٣ من الغاز في العام الواحد، بحيث تُربط بخط أنابيب متصل بشبكة نقل الغاز الإسرائيلية الداخلية. وبحسب خطة التطوير، فإن الطاقة الإنتاجية الكامنة السنوية لحقل "لفيتان" تُقدّر بنحو ١٦ بليون متر^٣ من الغاز، أي أكثر بنسبة ٦٠٪ من إنتاج حقل "تامار" الذي يبلغ ١٠ بلايين متر^٣ من الغاز في العام الواحد. وتقضي الخطة بحفر ثماني آبار في حقل "لفيتان" في مقابل خمس آبار في حقل "تامار". وقُدّرت تكلفة تطوير الحوض (وتشمل تكلفة منشأة السفينة العائمة) بنحو ٦,٥ مليارات دولار بحسب التقديرات، على أن يبدأ استخراج الغاز منه في مطلع سنة ٢٠١٨. ٢٩

لكن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تراجع غيلو فجأة عن اتفاق التسوية مع مالكي الحصة المسيطرة في حقل "تامار" [شركتنا "ديليك" و"نوبل إينرجي"]، والذي (الاتفاق) سمح للشركتين بالاحتفاظ بملكية امتيازَي "لفيتان" و"تامار" اللذين يحتويان على معظم احتياط الغاز المؤكد في إسرائيل (في مقابل بيع تراخيصهما في حقلي "كاريش" و"تانيين" اللذين يحتويان على كميات قليلة من الغاز).^{٤٠} وبلغ غيلو الشركتين قراره إلغاء أحد امتيازَيْهما في الحقلين المذكورين، الأمر الذي يفرض عليهما بيع واحد منهما.

كان لهذا الإعلان تأثير قاسٍ في شركة "نوبل إينرجي" التي أوقفت جميع أعمال التطوير في "لفيتان". وجاءت الأزمة في أسوأ توقيت لأنه على غرار سائر شركات النفط والغاز الدولية، فإن الشركة الأميركية تأثرت بتراجع أسعار النفط العالمية، وبدأت تصرف عاملين لديها من الخدمة في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تهديد المسؤولين في إسرائيل باللجوء إلى التحكيم الدولي بسبب خرقهم العقود والاتفاقيات.^{٤١}

والسؤال الذي يُطرح هو: ما الذي دفع المفوض غيلو إلى تبديل رأيه؟
يعزو أكثر من مصدر السبب إلى الرسالة التي كتبها آفي ليخت، نائب المستشار القانوني للحكومة، في ١٦/١٢/٢٠١٤، بعنوان: "يوجد لفيتان [حوت كبير] في الغرفة"، والتي جرى تسريبها على الفور تقريباً إلى وسائل الإعلام،^{٤٢} وجاء فيها: "إن قوة السوق التي تمثلها هذه المجموعة تثير قلقاً بشأن مستوى التنافس القطاعي وانعكاسه على السعر للمستهلك. لكن المشكلة أوسع كثيراً، إذ يجب أن نضيف إليها القلق إزاء تمركز القوة على نطاق الاقتصاد بمجمله. وهذا القلق يتجاوز مسائل السعر والمنافسة ليصل إلى مجالات أخرى تتعلق بالقدرة على التأثير في عملية صنع القرار في الاقتصاد."^{٤٣}

كان رئيس الحكومة نتنياهو ومسؤولون عديدون قلقين من أن تؤدي مطالب غيلو إلى تأخير تطوير حقل "لفيتان". ودفع إعلان المفوض والبلبلبة التي أثارها، نتنياهو إلى تكليف البروفسور يودجين كندال، رئيس المجلس الاقتصادي الوطني، بتشكيل هيئة عامة لمناقشة هذه المسألة، بمشاركة سائر الهيئات الناظمة والشركات المعنية في النقاشات. وجرى التطرق إلى جميع المسائل: كيف يجب معالجة الاحتكار الناشئ في مجال إمدادات الغاز؛ ربط أسعار الغاز بالمؤشر وليس بأسعار النفط (بموجب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه آنذاك مع شركة كهرباء إسرائيل، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة)؛ هل يجب فرض رقابة رسمية على الأسعار؛ مشكلة المنافسة؛ حقوق امتياز التنقيب.^{٤٤}

٣ - فريق يودجين كندال

التقى فريق العمل (task force) الذي شكله يودجين كندال عدة مرات بممثلي شركات الغاز في الأشهر الأولى من سنة ٢٠١٥، وسافر قسم من فريق العمل إلى هولندا لتعلم أصول تنظيم قطاع الغاز وقوانينه وأحكامه. وكان النقص في الخبرة التفاوضية والتنظيمية والمهنية ظاهراً في عمل الهيئات الناظمة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بمسائل الغاز الطبيعي، مقارنة بخبرة ومهنية المدراء التنفيذيين الذين يمثلون شركات الغاز في المحادثات.^{٤٥}

وفي مطلع حزيران/يونيو ٢٠١٥ أُطلع نتنياهو الحكومة على وجود مخطط في قيد الإعداد لتسوية قطاع الغاز، وأنه يراعي كلاً من حاجات شركات الغاز والهيئات الناظمة مع ضمان أسعار منصفة. وكلف نتنياهو شركات الغاز بعرض مخطط التسوية بحلول نهاية تموز/يوليو ٢٠١٥، على أن يجتمع المجلس الوزاري المصغر لمناقشة سبل الالتفاف على سلطات مكافحة الاحتكارات لديفيد غيلو^{٤٦} الذي أعلن أنه سيغادر منصبه في آب/أغسطس، احتجاجاً على معارضة الحكومة خطته لزيادة المنافسة في قطاع الغاز.^{٤٧} وهكذا، تقرر أن يطرح فريق يودجين كندال على المجلس الوزاري المصغر مخطط التسوية، ويطلب من أعضائه إيضاح ما إذا كان تأجيل تطوير حقول الغاز يهدد مصالح أمنية - سياسية لدولة إسرائيل (بفعل تأخير تطوير حقل "لفيتان"، وعدم الوفاء بعقود تصدير الغاز إلى مصر والأردن)، علماً بأن قرار المجلس الوزاري المصغر ضروري من أجل تفعيل بند الإعفاء رقم ٥٢ من قانون مكافحة الاحتكار (Exemption Under the Antitrust Law)^{٤٨} الذي يجيز لوزير الاقتصاد، أرييه درعي، لاعتبارات أمنية وسياسية، أن يعفي مجموعة "ديليك" وشركة "نوبل إينرجي" من تهمة تشكيل كارتيل (على أن يناقش مخطط التسوية في جلسة استماع عامة داخل لجنة الاقتصاد في الكنيست لأن القانون يفرض على الوزير التشاور معها).^{٤٩}

وعشية نشر مخطط التسوية لقطاع الغاز، كُشف النقب عن تراجع الفريق الحكومي المكلف بالتفاوض مع شركات الغاز (المجلس الاقتصادي الوطني التابع لديوان رئاسة الحكومة، وممثلو وزارتي الطاقة والمالية) أمام شركتي "ديليك" و"نوبل إينرجي" اللتين أصرتا على رفض أي إملاء بالنسبة إلى خفض سقف سعر الغاز الطبيعي في الاقتصاد. وبينما طالب المستشار الاقتصادي لشركة كهرباء إسرائيل بتحديد سعر للغاز قياساً إلى سلة وقود دولية مقدرة آنذاك بـ ٤,٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، جرى الاتفاق في النهاية على سعر وسطي يبلغ ٥,٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية.^{٥٠}

كما كُشف النقب عن تقديم ضمانات تشكل سابقة منحتها الحكومة لشركتي "ديليك" و"نوبل إينرجي"، وهذه المرة بالنسبة إلى حقل "لفيتان". فقد وافق الفريق الحكومي على منح الشركاء في هذا الحقل العملاق حصانة لمدة ١٥ عاماً ضد فرض التنافس فيما بينهما وبين شركات أخرى على تسويق الغاز. ومغزى الكلام أن الحكومة ستقرّ إعفاء ثابتاً من تهمة تشكيل كتلت احتكاري، عبر الالتفاف على صلاحيات مفوض مكافحة الاحتكارات. وسيجيز هذا الإعفاء للشركاء في الحقل: "ديليك" (٤٥٪)، و"نوبل إينرجي" (٤٠٪)، و"راشيو" (١٥٪)، أن يسوّقوا الغاز معاً حتى سنة ٢٠٣٠، حتى لو أصبح حقل "لفيتان" في هذه الفترة الزمنية اللاعب الوحيد في قطاع الغاز الإسرائيلي.^{٥١}

وفي ٢٥/٦/٢٠١٥، أقر المجلس الوزاري المصغر بالإجماع مخطط التسوية على الرغم من رفض وزير الاقتصاد، أرييه درعي، تفعيل البند ٥٢ من قانون مكافحة الاحتكار الذي يجيز له توقيع الاتفاق بدلاً من مفوض مكافحة الاحتكار. كما قرر المجلس الوزاري المصغر بالإجماع أن التسوية مع

شركات الغاز مسألة سياسية - أمنية بسبب عقود تصدير الغاز إلى مصر والأردن ودول أخرى في المنطقة. ونشر ديوان رئاسة الحكومة في نهاية الجلسة بياناً جاء فيه أن "اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي قررت بالإجماع أن هناك أهمية حاسمة في الوقت الحالي لتسريع تطوير وتوسيع حقول الغاز الطبيعي المكتشفة قبالة سواحل إسرائيل لاعتبارات أمن الدولة وعلاقات دولة إسرائيل الخارجية". وتبني المجلس الوزاري المصغر اقتراح درعي تحويل صلاحية تفعيل البند ٥٢ إلى الحكومة الإسرائيلية بكامل أعضائها.^{٥٢} وعقد الكنيست بكامل هيئته في ٢٩/٦/٢٠١٥ جلسة لمناقشة نقل صلاحيات مفوض مكافحة الاحتكار إلى الحكومة.^{٥٣}

بنود مخطط التسوية

قرار الحكومة رقم ٤٧٦، في ١٦/٨/٢٠١٥

موضوع القرار: مخطط عام لزيادة كمية الغاز الطبيعي المستخرجة من حقل الغاز "تامار"، وتطوير سريع لحقول الغاز الطبيعي "لفيتان" و"كاريش" و"تانين"، وحقول غاز طبيعي إضافية.^{٥٤}

أقرت الحكومة الإسرائيلية في ١٦/٨/٢٠١٥ إطاراً ناظماً لقطاع الغاز جرت بلورته مع شركات الغاز، وهو عبارة عن سلسلة من التعديلات على القرار الحكومي رقم ٤٤٢، في ٢٣/٦/٢٠١٣، والمتعلق بتبني السياسة الحكومية تطوير وإدارة قطاع الغاز الطبيعي (توصيات "لجنة تسيمة")، وتعديلات على أحكام سابقة خاصة بتنظيم قطاع الغاز في إسرائيل (معظمها يتعلق بقرارات هيئة مكافحة الاحتكار، وبالامتيازات والتراخيص كلها، وبقانون ضرائب أرباح النفط، والأسعار، والتسويق والتصدير). والقرار ٤٧٦ الذي أصبح نافذاً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بعدما أمسك رئيس الحكومة نتنياهو بصلاحيات وزير الاقتصاد المستقيل، أرييه درعي، يبرئ شركات حقلي الغاز "تامار" و"لفيتان" من تهمة تشكيل اتحاد احتكاري شرط تنفيذ التعهدات التالية:

- تتعهد مجموعة "ديليك" وشركة "نوبل إنرجي" ببيع حقلي الغاز "كاريش" و"تانين" في غضون ١٤ شهراً مع إمكان تمديد المهلة أربعة أشهر، وليس ٣٦ شهراً مثلما كانا يطالبان، على أن يباع الحقلان إلى مستثمر استراتيجي ينافس "نوبل إنرجي"، ويتعهد بالاستثمار من أجل اكتشاف حقول غاز جديدة؛

- تتعهد الشركات التي يملك يتسحاق تشوفا الحصاة المسيطرة فيها، أي "ديليك كيدوحييم" و"أفنيير"، ببيع كامل حصتها في حقل "تامار" (٣١,٢٥٪)، والتي تبلغ قيمتها نحو أربع مليارات شيكل، إلى مستثمر ثالث في غضون ستة أعوام؛

- تخفض شركة "نوبل إنرجي" حصتها في "تامار" من ٣٦٪ إلى ٢٥٪ في غضون ستة أعوام؛
- بالنسبة إلى حقل "لفيتان"، فإنه لا يوجد تغيير هيكلي لأن التنافس بين ثلاث شركات يؤخر تطويره، وهكذا يبقى لفيتان احتكاراً على مدى ١٥ عاماً، ويسمح لنوبل إنرجي بتأخير بدء تطويره إلى آب/أغسطس ٢٠١٩ (لن يبدأ تطويره في آذار/مارس ٢٠١٨ مثلما هو ملحوظ في العقد الأصلي).^{٥٥}
وتتعهد الشركتان باستثمار مبلغ ٢ مليار دولار إضافي في أعمال توسيع منصة تنقيب "تامار"،

واستكمال مد خط أنابيب لضخ الغاز إلى محطة إيلات، والتنقيب عن آبار غاز جديدة في محيط حوض "تامار"، كما تتعهد باستثمار مبلغ ٧ مليارات دولار من أجل تطوير حقل "لفيتان"^{٥٦}.

خلاف بشأن بند الاستقرار

بعد أن تكشفت تفصيلات الإطار الناظم لقطاع الغاز الذي جرت بلورته بالاتفاق مع شركات الغاز، تعرضت الحكومة لانتقادات كثيرة بسبب الضمانات التي أعطيت لكارتيل الغاز، وبسبب عدم تخفيض سقف سعر الغاز، لكن الجدل الأساسي تركز حول بند الاستقرار (انظر الجدول رقم ٤). فبموجب هذا البند، تتعهد الدولة بعدم تعديل الأحكام الناظمة في موضوعي الضرائب، والتسويق المنفرد، وعدم إدخال أي تغييرات جوهرية أخرى في قطاع الغاز الطبيعي حتى سنة ٢٠٢٥. وجاء في مسودة مخطط التسوية أن الحكومة ستعارض مشاريع قوانين إذا كان الغرض منها إحداث تغيير في الأحكام الناظمة المتفق عليها. ويستطيع وزير الطاقة، في ظروف معينة، أن يطيل أمد تعهد الحكومة حتى سنة ٢٠٣٠.^{٥٧} إذاً، فإن محور الانتقادات هو أن هذا البند يقيد عملياً يدي الحكومات المقبلة.

الجدول رقم ٤

الفقرة الأولى من بند الاستقرار

<p>ي- قيام بيئة ناظمة مستقرة (Stable Regulatory Environment)</p>
<p>١- "الحكومة تدرك أن تطوير قطاع إنتاج الغاز الطبيعي في عمق البحر اليوم له سمات فريدة ويستلزم استثمارات هائلة. والأمر يتعلق باستثمارات استثنائية من حيث الحجم مقارنة باستثمارات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذه الاستثمارات الاستثنائية تخدم مصلحة عامة عليا.</p>
<p>٢- الحكومة تدرك أن البيئة الناظمة والمستقرة تشجع شركات دولية ومحلية في قطاع التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه، على الاستثمار، وتخدم مصلحة عامة عليا. وبناء عليه، تسعى الحكومة لخلق ظروف تساعد على تحقيق الاستثمارات في القطاع المذكور.</p> <p>[.....]</p>
<p>نظراً إلى كل ما تقدم، تقرر الحكومة ما يلي:</p>
<p>بسبب التغيير الجوهري الذي أحدثه قانون ضرائب النفط والأحكام الملحقة به بالنسبة إلى الحد الأقصى لحصة الجمهور من أرباح أصحاب حقوق الامتياز (معدل الـ Government take)، فإن الحكومة لا ترى ضرورة لتغيير إضافي قد يبدو جوهرياً في نظر المستثمر... وعليه، لن تقترح الحكومة تغييرات كهذه في هذا المجال، كما ستعارض مشاريع قوانين فردية تقترح إحداث تغييرات كهذه في هذا المجال. وإذا أقر قانون مصدره اقتراح قانون فردي يشكل تغييراً جوهرياً كهذا، على الرغم من معارضة الحكومة، فإن الحكومة عندئذ ستطرح على الفور اقتراح مرسوم حكومي لإلغاء التغيير الجوهري. وفي هذه الحال، فإن مجرد إقرار القانون الذي بدأ كإقتراح قانون فردي من طرف السلطة التشريعية، مناقض لموقف الحكومة، لن يشكل خطوة متعارضة مع هذا البند."</p> <p>ب- [.....]</p>

وفي الملحمة الطويلة لإقرار الإطار الناظم، وأمام تصاعد الحراك المناهض لاتفاق الغاز، وقبيل التصويت عليه في الكنيست الإسرائيلي، صدر تصريح دراماتيكي للرئيس التنفيذي لشركة "نوبل إنرجي"، ديفيد ستوفر، وجّه فيه إنذاراً إلى القيادة السياسية لإسرائيل قائلاً: "من الضروري أن تتابع حكومة إسرائيل هذا الإطار الذي أقر، من دون أي تأخير إضافي. نوبل إنرجي لا تزال على استعداد تام، وهي في موقع جيد، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية أصولها."^{٥٨}

في النهاية أقر الكنيست الإسرائيلي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الإطار الناظم لقطاع الغاز بأكثرية ٥٩ صوتاً في مقابل ٥١ صوتاً (لكن التصويت على نقل صلاحيات وزير الاقتصاد أرييه درعي إلى الحكومة أرجئ إلى جلسة لاحقة). وعارض المخطط كل من كتلة المعسكر الصهيوني المؤلف من التحالف بين حزب العمل وحزب تسيفي ليفني، والقائمة العربية المشتركة، وحركة ميريتس. وامتنع من الإدلاء بصوته كل من الوزراء المشاكسين في الائتلاف الحكومي أفيغدور ليبرمان وزير الدفاع الحالي ورئيس كتلة "إسرائيل بيتنا"، ووزير حزب "كلنا" موشيه كحلون ويوآف غالنت، ويائير لبيد رئيس كتلة "يوجد مستقبل"، ونفتالي بينت رئيس كتلة "البيت اليهودي"، ووزراء الليكود يسرائيل وحاييم كاتس، وعضو الكنيست بيني بيغن.^{٥٩}

بعد استقالة درعي من وزارة الاقتصاد في ٣/١١/٢٠١٥، وتسلم رئيس الحكومة حقيبة الاقتصاد، وقّع تنياهاو في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تفعيل بند الإعفاء رقم ٥٢ من قانون مكافحة الاحتكار، وأصبح مخطط الغاز نافذاً (من الناحية المبدئية ما لم يُطعن في قانونيته).^{٦٠}

المحكمة العليا تبطل اتفاق الغاز وتطالب بتعديل بند الاستقرار

في ٢٧/٣/٢٠١٦، بتت المحكمة العليا الإسرائيلية بالطعون المرفوعة إليها من طرف منظمات غير حكومية وأحزاب المعارضة الرئيسية، فأبطلت مخطط التسوية الذي جرت بلورته بين الحكومة وشركات الغاز بسبب "عدم دستورية" بند الاستقرار.^{٦١}

وكتب نائب رئيس المحكمة العليا، القاضي إلياكيم روبنشتاين، شارحاً حكم المحكمة: "بند الاستقرار في هذا الفصل من المخطط، والذي بموجبه تتعهد الحكومة لفترة عقد من الأعوام ليس فقط بعدم التشريع، بل بمحاربة أي تشريع معارض لأحكام المخطط أيضاً، جرى تحديده من دون صلاحية [without authority] - وهذا بحد ذاته مرفوض ومخالف للمبدأ العام للقانون الإداري المتعلق بمنع تكبير قدرة السلطة [authority] على إصدار حكم. الحكومة لا تملك سلطة [power] اتخاذ قرار بالألّا تقرر والّا تتصرف." وأضاف روبنشتاين أن الحكومة لا تستطيع أن تقيّد الحكومة المقبلة "التي قد تكون تركيبها وأيديولوجيتها مغايرة لتركيبها وأيديولوجيا هذه الحكومة"، فضلاً عن أن "بند الاستقرار يقيّد قدرة الكنيست على استخدام تقديره [discretion]."^{٦٢}

اعتُبر قرار المحكمة صفة لمكانة تنياهاو الذي رمى بكل ثقله دعماً للمصادقة على مخطط التسوية، ومثّل على نحو غير مسبوق أمام قضاة المحكمة، محملاً المحكمة مسؤولية عدم الاستقرار الاقتصادي الذي سينجم عن هذا الحكم، وبالع في التهويل من خلال تهديداته بأن الغاز الطبيعي سيبقى مدفوناً عميقاً في باطن الأرض.^{٦٣}

لكن بعد مرور شهرين كُشف النقاب عن صيغة جديدة لبند الاستقرار تجري بلورتها بين الفريق الحكومي والشركات، وهي صيغة ترضي المحكمة العليا من جهة، وتطمئن المستثمرين من جهة ثانية. فأولاً، على صعيد مفردات البند، تغيّر العنوان إلى "قيام بيئة ناظمة تشجع على الاستثمار" بدلاً من "قيام بيئة ناظمة مستقرة"؛ ثانياً، الصيغة الجديدة تحترم المبادئ التي حددتها المحكمة العليا

كي تصبح بنود اتفاق الغاز "دستورية وقانونية"، أي أضحي للحكومات المقبلة والسلطة التشريعية حرية إعادة النظر بالنظام الضريبي وبالأحكام الناظمة لقطاع الغاز.^{٦٤}

وأقر المجلس الوزاري المصغر في ٢٢/٥/٢٠١٦ بأكثرية كبيرة مخطط التسوية الذي يتضمن بند استقرار أكثر مرونة ولا يلزم حكومات مستقبلية. وبموجب الصيغة المعدلة، تتعهد الحكومة بالعمل على تعزيز استقرار تنظيمي في قطاع الغاز لفترة ١٠ أعوام، لكنها لا تضمن عدم تعديل أي شيء على صعيد الضرائب، وامتيازات التنقيب، وكوتا التصدير. وعلى عكس بند الاستقرار السابق، فإن الحكومة لن تعارض تلقائياً مشاريع قوانين يقدمها أعضاء كنيست إذا كان الغرض منها إدخال تغييرات كهذه.^{٦٥}

خلاصة

بعد عرض الجدل بشأن السياسة الإسرائيلية في إدارة قطاع عائدات الغاز يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

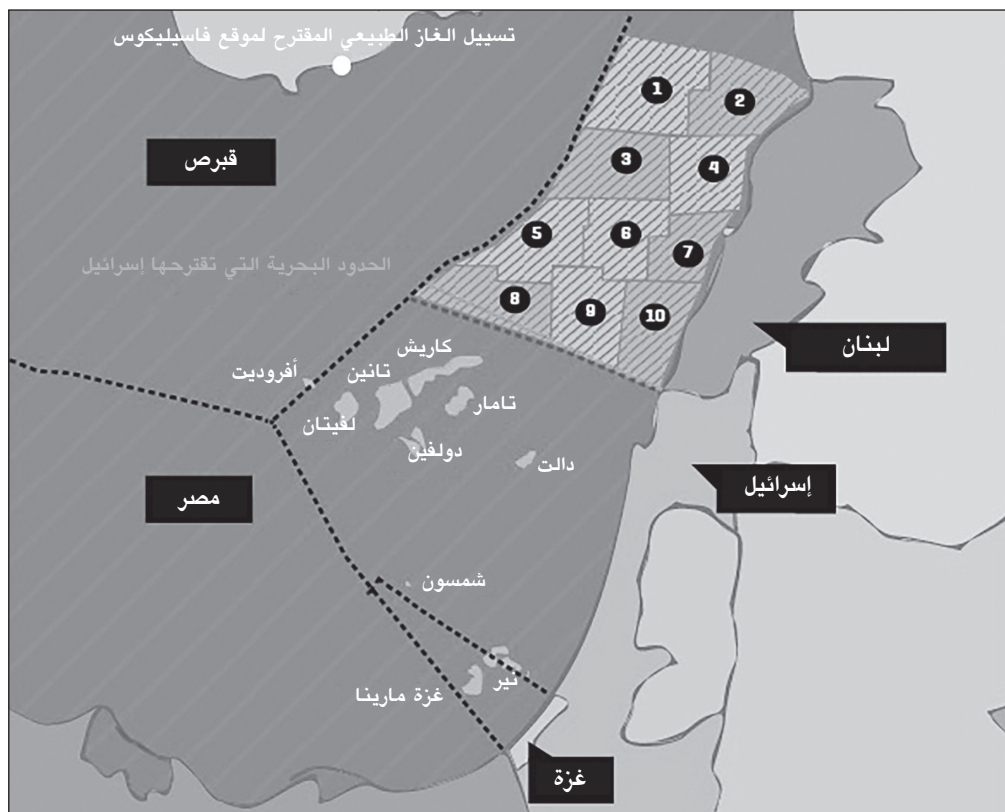
- النفوذ الكبير الذي يملكه القطاع الخاص والشركات الكبيرة في عملية صنع القرار الاقتصادي في إسرائيل، وبروز لوبي من رجال الأعمال الإسرائيليين قادر على الضغط على أعضاء الكنيست والوزراء لحملهم على الوقوف إلى جانبهم. فعلى سبيل المثال استأجرت شركة يتسحاق تشوفا خدمات سبع شركات علاقات عامة ومحاماة ذات صلات قوية بالمجتمع السياسي للضغط على أعضاء كنيست ووزراء وموظفي وزارات وهيئات حكومية معنية بالموضوع. ويمكن القول إن اتفاق تسوية الغاز الذي أقر هذا العام هو أبرز نموذج لهذا التأثير.

- على الرغم من جميع محاولات المؤسسات الإسرائيلية ممارسة دورها وصلاحياتها في الدفاع عن مصلحة المواطن الإسرائيلي في الاستفادة من عائدات الغاز، فقد برز التخبط الإسرائيلي في إدارة ملف عائدات الغاز، وعدم وجود رؤيا واضحة في هذا الصدد، وظهرت المؤسسات الرسمية الإسرائيلية المعنية بالموضوع أقل احترافية وقدرة على إدارة النزاع القانوني مقارنة بالشركات المستثمرة.

- عكس الخلاف بين السلطات الإسرائيلية وشركة نوبل إينرجي الأميركية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في الضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل تقديم تنازلات لمصلحة الشركة المذكورة.

- برز استغلال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الأهمية الاستراتيجية لموضوع الغاز من أجل إسكات الأصوات المعارضة لاتفاق تسوية الغاز، وحملهم على الموافقة على الصيغة التي جرى التوافق عليها مع الشركات المستثمرة. ■

اكتشافات الغاز في شرق المتوسط



المصادر

١ “Israeli PM Signs Gas Framework Agreement”, “Gloves”, 17 December 2015.

٢ Arye Mekel, “A New Geopolitical Bloc is Born in the Eastern Mediterranean: Israel, Greece and Cyprus”, Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), <http://besacenter.org/wp-content/uploads/2016/02/Mekel-Arye-New-Geopolitical-Bloc-PP-329-16-Feb-2016.pdf>

٣ يقول عويد عيران: “إن القيمة الاستراتيجية لربط إسرائيل بالدول المجاورة من خلال شبكات المياه، والطاقة، والاتصالات، والمواصلات، تفوق جميع مكونات التطبيع المعروضة على إسرائيل في إطار مبادرة الجامعة العربية [...] ولذا نقترح بأن تقوم الحكومة الإسرائيلية [...] بإخراج موضوع تزويد الدول المجاورة بالغاز من النقاش العام حول نسبة الاستهلاك المحلي إلى التصدير.” انظر: عويد عيران، “الأبعاد السياسية والاستراتيجية الغائبة عن الجدل الداخلي

في موضوع الغاز، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:

www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view/135270

٤ تؤيد الحكومة الأميركية بقوة مشاريع التصدير المطروحة كونها "تساعد على ضمان السلام الإقليمي". انظر: سايمون هندرسون، "السياسة المرتبكة لإسرائيل بشأن الغاز الطبيعي"، "معهد واشنطن"، ٢٣/١٢/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israels-policy-confusion-on-natural-gas>

٥ Benjamin Netanyahu, "Securing Gas Supply Vital to Israel's Existence", *Haaretz*, 8 December 2015, <http://haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2796042>

٦ "مراقب الدولة: الحكومة الإسرائيلية لا تمتلك سياسة شاملة في مجال الغاز الطبيعي"، "معاريف" (تل أبيب)، ٢١/٧/٢٠١٥.

٧ أحصى عميت مور، الرئيس التنفيذي لشركة *Eco Energy Financial & Strategic Consulting*، ٢٣ جهة، كل واحدة منها تقوم بما يمليه عليها القانون، دون مساومة. وإلى أن يأتي رئيس وزراء يحدد سياسة عامة جديدة، فلن يتغير شيء. انظر: شلوميت لان، "عميقاً في باطن الأرض: هكذا علقت صناعة النفط والغاز الإسرائيلية"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view/190135#190407>

٨ انظر: Simon Henderson, "Natural Gas Export Options for Israel and Cyprus", *The Washington Institute for Near East Policy*, September 2013;

<http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Henderson20130901-NaturalGasExportOptions.pdf>

٩ أستاذ كرسي السير أيزاك ولفسون في الجامعة العبرية في القدس، وحائز دكتوراه في المالية العامة من جامعة MIT (١٩٦٧). علم في جامعات هارفرد وستانفورد وبرنستون، وله أبحاث ساهمت في نظرية التقدم التقني والنمو الاقتصادي، وفي نظرية ضريبة الدخل والمرافق العامة (public goods). انضم في سنة ٢٠٠٤ إلى المعهد الألماني IZA في بون، المختص باقتصاديات العمل (labor economics).

١٠ انظر تقرير اللجنة النهائي:

State of Israel, Ministry of Finance, "Conclusions of the Committee for the Examination of the Fiscal Policy with Respect to Oil and Gas Resources in Israel", Headed by Prof. Eytan Sheshinski, January 2011, p. 10, <http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Pages/en/Publications/mof.aspx?3>

١١ انظر الترجمة الإنجليزية غير الرسمية لنص القانون في الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة الإسرائيلية، في الرابط التالي: <http://energy.gov.il/English?legislationLibraryE1/TheNaturalGasSectorLaw.pdf>

١٢ انظر التقرير الأولي للجنة شيشينسكي:

State of Israel, Ministry of Finance, "Summary of the Draft Conclusions by

- the Committee to Examine the Policy on Oil and Gas Resources in Israel”,
Headed by Prof. Eytan Sheshinski, November 10, 2010, p. 5, <http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Pages/En/News/20101110.aspx>
- Ibid. p. 6. ١٣
- انظر تقرير اللجنة النهائي، ص ١٠٤-١١٧. ١٤
- المقصود بذلك حصة الدولة في إسرائيل (government take). المصدر نفسه، ص ٨٦؛ وتبلغ حصة الدولة في الولايات المتحدة الأميركية نحو ٧٠٪ (ص ٨٣)، وتتراوح بين ٥٥٪ و ٥٨٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (ص ٨٥). وبين ٧٠٪ و ٨٠٪ في مصر (ص ١٤٧). ١٥
- المصدر نفسه، ص ٨٩. ١٦
- المصدر نفسه، ص ٩٨. ١٧
- المصدر نفسه، ص ١٠٣. ١٨
- انظر الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة، والمكون من سبع صفحات: ١٩
- State of Israel, Ministry of Finance, “Executive Summary: Conclusions by the Committee to Examine the Fiscal Policy on Oil and Gas Resources in Israel”, Headed by Prof. Eytan Sheshinski”, p. 6, www.financeisrael.mof.gov.il/financeisrael/Docs/En/publications/01_Executive_Summary.pdf
- ٢٠ قالت رئيسة الهيئة القضائية مريام ناؤور لدى صدور الحكم: “بحسب تقديرات وزارة المالية، فإن أرباح الشركاء في حقل تامار وحده ستبلغ ١٥ مليار دولار تقريباً بحلول سنة ٢٠٤٠، وأجرؤ على القول إن المستثمرين لم يحلموا بمثل هذا المقدار من الربح عندما بدأوا، وهذا قياساً بأرباح كانت ستبلغ ٢٧,٥ مليار دولار لو لم تعدل التشريعات الضريبية.” انظر: Ido Baum and Hila Raz, “High Court Upholds Law Taxing Profits of Oil and Gas Drilling Firms”, *Haaretz* (Tel Aviv), 17/8/2012.
- ٢١ ضمت اللجنة كلاً من: يودجين كندال، رئيس المجلس الاقتصادي القومي (ديوان رئاسة الحكومة): غال هيرشكوفيتس، مدير الميزانية العامة (وزارة المالية): دافيد غيلو، مفوض مكافحة الاحتكارات: أفريئيل بار يوسيف، نائب رئيس مجلس الأمن القومي: أفي ليخت، نائب المستشار القانوني للحكومة: بني أفيفي، نائب مدير الشؤون الاستراتيجية في وزارة الخارجية. انظر: State of Israel, Ministry of Energy, “The Recommendations of the Inter-Ministerial Committee to Examine the Government’s Policy Regarding Natural Gas in Israel”, Executive Summary, September 2012, <http://energy.gov.il/English/PublicationsLibraryE/pa3161ed-B-REV%20main%20recommendations%20Tzemach%20report.pdf>
- Ibid., p. 3. ٢٢
- Ibid., p. 8. ٢٣
- انظر: “Exporting Israel’s Natural Gas Bounty Could Thwart Bid to Lower Fuel Prices”, October 26, 2012, <http://www.naturalgaseurope.com/implication-of-exporting-israels-natural-gas-bounty>
- انظر: Avi Bar-Eli, “Israeli MK Seeks to Regulate Natural Gas Exports via ٢٥

Legislation”, *Haaretz* (Tel Aviv), May 13, 2013, <http://www.haaretz.com.business/israeli-mk-seeks-to-regulate-natural-gas-exports-via-legislation.premium-1.523796#>

٢٦ المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي لمؤتمر هيرتسليا الـ ١٣، “استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الصناعة والنقل في إسرائيل”، “مختارات من الصحف العبرية”، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
www.palestine-studies.org/art/daily/mukhtarar-view/135218#142433

انظر: ٢٧

Ariella Berger, Head of Oil Alternatives and Energy Research, “The Use of Natural Gas in the Israeli Economy”, *The Israeli Institute for Economic Planning*, March 2013; engiep.theory.org.il, www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/NaturalGas.pdf

Ibid., p. 22. ٢٨

عيران، مصدر سبق ذكره. ٢٩

Karen Ayat, “Israel: Energy Security, Keeping Investors Interested a Major Challenge”, *Natural Gas Europe*, June 10, 2013, <http://www.naturalgaseurope.com/israel-natural-gas-export-plans>

Henderson, op.cit, www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/natural-gas-export-options-for-israel-and-cyprus انظر: ٣١

Shmuel Even and Oded Eran, “The Natural Gas Revolution in Israel”, “Strategic Survey for Israel 2013-2014”, *The Institute for National Security Studies*, www.inss.org.il/uploadsImages/systemFiles/Strategic%20Survey%202013-2014_full%text.pdf ٣٢

Ibid. ٣٣

انظر التقرير السنوي لسنة ٢٠١٥ لمجموعة ديليك: ٣٤

Delek Group Annual Report 2015, p.A-155, (PDF) 2015, Annual Financial Statement-Investor Relations Solutions; phx.corporate-ir.net/External.File?item...t=1

٣٥ الشركاء في حقل “تامار” هم: شركة “نوبل إينرجي” الأميركية (تبلغ حصتها ٣٦٪)؛ “إيسرامكو نيغيف” (٢٨، ٧٥٪)؛ مجموعة ديليك التي تضم Avner Oil and Gas و Delek Drilling (تبلغ حصة كل منهما ١٥، ٦٢٥٪)؛ شركة Dor Gas Exploration (تبلغ حصتها ٤٪).

٣٦ عميرام بركات، “مفوض مكافحة الاحتكارات أعلن أن تامار هي احتكار”، “غلوبس”، ١٣/١١/٢٠١٢، <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000798027>

وانظر أيضاً التقرير السنوي لمجموعة ديليك لسنة ٢٠١٥، في:

Delek Group Annual Report 2015, p.A-154-155, (PDF) 2015, Annual Financial Statement-Investor Relations Solutions; phx.corporate-ir.net/External.File?item...t=1

- ٣٧ انظر نص القانون في الموقع الإلكتروني لسلطة مكافحة الاحتكار، في الرابط التالي:
www.antitrust.gov.il/en/Antitrustlaw.aspx
- ٣٨ الشركاء في في حقل "لفيتان" هم: شركة "نوبل إنرجي" الأميركية (تبلغ حصتها ٦٦، ٣٩٪): مجموعة ديليك التي تضم Avner Oil and Gas وشركة Delek Drilling (تبلغ حصة كل منهما ٦٧، ٢٢٪): شركة Ratio Oil Exploration (تبلغ حصتها ١٥٪). (المحرر)
- ٣٩ هدي كوهين، "الشركاء في حقل لفيتان يقدمون المرحلة الأولى من خطة التطوير"، "غلوبس"، ٢٩/٩/٢٠١٤:
- Hedy Cohen, "Not Developing Leviathan Costs State \$ 3 Billion a Year", *Globes*, 20/11/2014, www.globes.co.il/en/article-not-developing-leviathan-costs-3b-a-year-1000987948
- ٤٠ حزبي شطرنليخت، "هل سيضطر تشوفا إلى أن يبيع امتيازاه؟"، "يسرائيل هيوم"، ٢٣/١٢/٢٠١٤، www.israelyahom.co.il/article/243963
- ٤١ سايمون هندرسون، "السياسة المرتبكة لإسرائيل بشأن الغاز الطبيعي"، ٢٣/١٢/٢٠١٤، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis-confusion-on-natural-gas>
- ٤٢ انظر: Yaakov Zalel, "A Short History of the Regulatory Natural Gas Framework in Israel", December 24, 2015, <http://www.naturalgaseurope.com/short-history-regulatory-natural-gas-framework-israel>
- ٤٣ إينان أفريثيل، "تسعة أسباب موجبة للسيطرة على احتكار الغاز"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Mukhtarar,%20June%202019,%202015.pdf>
- ٤٤ انظر: لان، مصدر سبق ذكره.
- ٤٥ Zalel, op.cit.
- ٤٦ آفي بار إيلي، "نتنياهو يدفع في اتجاه إقرار تسوية الغاز في غضون شهر"، "هآرتس: ذي ماركر"، ١٥/٦/٢٠١٥.
- ٤٧ جاء في كتاب استقالة غيلو ما يلي: "اعتقدت أن من الأجدى التوصل مع شركات الغاز إلى حل تنافسي خارج سور المحكمة، وذلك بسبب تهديد شركات الغاز بالامتناع من تطوير حقول الغاز في حال توجهننا إلى المحكمة. وتبين لي في الأيام الأخيرة أن الحكومة والوزارات المعنية ستفعل ما في وسعها للدفع بالمخطط الذي بلورته في الفترة الحالية، حتى لو كان الثمن هو المساس باستقلالية سلطة مكافحة الاحتكار". انظر: أفريثيل، مصدر سبق ذكره.
- ٤٨ Delek Group Annual Report 2015, op.cit., p. A-151.
- ٤٩ هدي كوهين، "عقود تصدير الغاز من حقلي تامار ولفيتان إلى مصر في خطر: تأجيل قرار المجلس الوزاري المصغر بشأن تسوية الغاز إلى الأسبوع المقبل"، "مختارات من الصحف العبرية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view/191231>
- ٥٠ ملاحظة: حوّل وزير المالية، موشيه كلون، صلاحياته بهذا الشأن إلى نتنياهو، الأمر الذي ترك

فريقه المفاوض من دون دعم سياسي. انظر: آفي بار إيلي، "الدولة أذعنت لمطالب الاحتكار: سعر الغاز الطبيعي لن يخفض"، "ذي ماركر/هآرتس"، ٢٣/٠٦/٢٠١٥، www.themarker.com/dynamo/1.2666397

٥١ انظر: آفي بار إيلي، "الحكومة تضمن لأصحاب امتياز حقل لفيتان حصانة لمدة ١٥ عاماً"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/30-6-2015_0.pdf

٥٢ زئيف كلاين، "المجلس الوزاري المصغر أقر اتفاق التسوية مع كارثيل الغاز"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view/191421>

٥٣ بار إيلي، "الحكومة تضمن لأصحاب امتياز حقل لفيتان حصانة لمدة ١٥ عاماً"، مصدر سبق ذكره.

٥٤ انظر نص القرار باللغة العبرية في موقع ديوان رئاسة الحكومة: www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/dec476.aspx

وباللغة الإنجليزية في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٥ لمجموعة ديليك:

Delek Group Annual Report 2015, op.cit., p. A-157-177.

٥٥ انظر: Lilach Weissman and Hedy Cohen, "Gas Agreement: Noble Energy Stays in Tamar and Leviathan-Energy Minister Yuval Steinitz: This is the Best Possible Agreement, if We Delay, the Damage will be Severe", *Globes*, 30 June, 2015, <http://globes.co.il/en/article-gas-agreement-noble=energy-stays-in-tamar-and-leviathan-1001048994>

٥٦ كلاين، مصدر سبق ذكره.

٥٧ هدي كوهين، "انفجار المحادثات بين شركات الغاز الطبيعي والحكومة لخلافات بشأن بند الاستقرار"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/11-8-2015_0.pdf

٥٨ هدي كوهين، "نوبل إينرجي تحذر إسرائيل بشأن مخطط اتفاق الغاز"، "غلوبس"، ٣/٩/٢٠١٥.

٥٩ باسل غطاس، وهو عضو في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة، "يجب إقامة شركة حكومية للغاز الطبيعي"، "غلوبس"، ٨/٩/٢٠١٥.

٦٠ "Netanyahu Signs Article 52: Opposition Already Petitioning Supreme Court", December 17, 2015, <http://www.naturalgaseurope.com/netanyahu-signing-article-52-petitions-opposition-israel-27193>

٦١ Talam Yahav, "High Court Rejects Israel's Natural Gas Plan", *Ynet news*, March 27, 2016, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340, L-4783787,00.html>

html

وانظر أيضاً: "دراما في المحكمة العليا: مخطط الغاز ألغي بسبب إبطال بند الاستقرار"، "معاريف"،

<http://www.maariv.co.il/news/Article-533314>، ٢٧/٣/٢٠١٦.

- Yahav, op.cit. ٦٢
- ٦٣ وفقاً لرئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، فإن هذا القرار شكل "علامة فارقة على صعيد النشاط القضائي من قبل محكمة تميزت قراراتها في الأعوام الأخيرة بضبط النفس والتحفّظ". انظر: "حكم المحكمة العليا بشأن إلغاء اتفاق الغاز ينبع من احترام الحكومة لا من احتقارها"، "مختارات من الصحف العبرية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/1-4-2016.pdf>
- Lior Gutman, "Government and Energy Companies Agree to New Stability Clause", *Ynet news*, 21/5/2016, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4805776,00.html> ٦٤
- Yaakov Zalel, "Israel to Approve New Stability Clause, May 22", وانظر أيضاً: *Natural Gas Europe*, May 20, 2016, <http://www.naturalgaseurope.com/israel-to-approve-a-new-version-to-the-stability-clause-29677>
- ٦٥ هدي كوهين، "المجلس الوزاري المصغر يقر اتفاق الغاز المعدّل"، "مختارات من الصحف العبرية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view/199608>

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٩)

النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي

جذور الإنكار وذرائع المسؤولية

أمل جمال و سماح بصّول

١٦٣ صفحة ٨ دولارات